

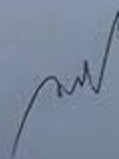
اتفاق

حول الزيادات في الأجور والمنح

في القطاعات الخاضعة لاتفاقيات مشتركة قطاعية

بمعاون سني 2018 و 2019

إن ممثلي الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية المجتمعين يوم الأربعاء 19 سبتمبر 2018 بإشراف السيد رئيس الحكومة وبحضور السيد محمد الطرابلسي وزير الشؤون الاجتماعية، وتجسيدا للإتفاق الممضى يوم 10 مارس 2017 بين المنظمين المهنيين، وتكريسا لسياسة الحوار الاجتماعي ومبدأ التفاوض الجماعي وحرصا على مزيد ترسيخ الثقة في العلاقات بين أطراف الإنتاج وتدعينا للسلم الاجتماعية، وسعيا إلى تحسين الأوضاع الأدبية والمادية للعمال، مع مراعاة وضعية المؤسسات والظروف الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي وانعكاساتها على القطاعات المهنية،



وإيماناً بضرورة إعادة الاعتبار للعمل وبالحاجة الملحة لمزيد البذل والعطاء لإحكام
توظيف طاقة الإنتاج بما من شأنه تحسين الإنتاجية ومكافأة المجهود مما يساهم
في تحقيق أهداف التنمية ويضمن العمل اللائق والعيش الكريم للعمال،

يتفقون على ما يلي:

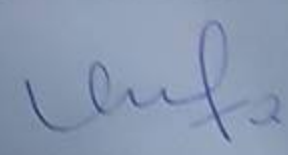
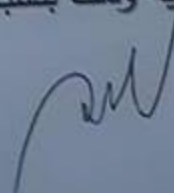
أولاً : تسند للعاملين في القطاعات الخاضعة لاتفاقيات مشتركة قطاعية المبرمة بين
هيكل المنظمتين:

1 - زيادة في الأجور الأساسية تقدر بنسبة 6,5 % بعنوان سنة 2018.
وتطبق هذه الزيادة على الأجر الأساسي لسنة 2017، وتوزع هذه الزيادة حسب
الطريقة المعتمدة في التوزيع خلال سنة 2017.

2- زيادة في الأجور الأساسية تقدر بنسبة 6,5 % بعنوان سنة 2019،
وتطبق هذه الزيادة على الأجر الأساسي لسنة 2018، وتوزع هذه الزيادة حسب
الطريقة المعتمدة في التوزيع خلال سنة 2018.

3- زيادة في المنح الشهرية ذات الصبغة القارة والعامّة والتي يتمتع بها
كافة أجراء المؤسسات والمنصوص عليها بكل إتفاقية مشتركة قطاعية وذلك بنسبة
6,5 % بعنوان سنة 2018، وتطبق هذه الزيادة على المنح المسندة سنة 2017.

4- زيادة في المنح الشهرية ذات الصبغة القارة والعامّة والتي يتمتع بها
كافة أجراء المؤسسات والمنصوص عليها بكل إتفاقية مشتركة قطاعية وذلك بنسبة



6,5 % بعنوان سنة 2019، وتطبق هذه الزيادة على المنح المسندة سنة 2018.

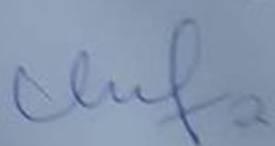
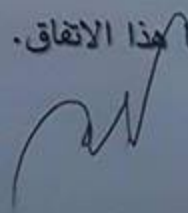
ثانياً: تسند الزيادة المتفق عليها بعنوان سنتي 2018 و2019 للأجراء الخاضعين لاتفاقيات مشتركة قطاعية تتضمن ملحقاتها التعديلية أحكاماً تنص على سحب هذه الزيادات في الأجور على الأجراء الذين يتفاوضون أجوراً تفوق تلك المضبوطة بجداول الأجور الملحقة بالاتفاقيات المشتركة القطاعية.

كما تسند هذه الزيادة بصفة استثنائية بالنسبة لسنتي 2018 و2019 للأجراء الخاضعين لاتفاقيات مشتركة قطاعية لا تتضمن ملحقاتها التعديلية أحكاماً تنص على سحب هذه الزيادة على الأجراء الذين يتفاوضون أجوراً تفوق تلك المضبوطة بجداول الأجور.

ثالثاً: يبدأ مفعول الزيادة في الأجور الأساسية والمنح بعنوان سنتي 2018 و2019 بداية من تاريخ المفعول المنصوص عليه بالاتفاقيات المشتركة القطاعية الأصلية.

رابعاً: يتم إصدار الملاحق التعديلية للاتفاقيات المشتركة القطاعية تتضمن الزيادات في الأجور الأساسية والمنح لسنتي 2018 و2019 المتفق عليها وفقاً لهذا الاتفاق، على أن يتم إمضاؤها من قبل الهياكل المعنية في أجل أقصاه يوم 31 أكتوبر 2018.

خامساً: يتم الالتزام باحترام الاتفاقيات المشتركة القطاعية وعدم المطالبة بأية زيادة في الأجر أو طلب يكون له انعكاساً مالياً طيلة الفترة التي يغطيها هذا الاتفاق.



سادسا: يتواصل التفاوض حول مراجعة قيمة الدرجة لجدول الأجر الملحقة
بالإتفاقيات المشتركة القطاعية على مستوى مركزي وذلك في إطار اللجنة المركزية
للتفاوض تجسيما للفقرة السابعة من إتفاق 10 مارس 2017.

سابعا: تنطلق المفاوضات لمراجعة الإتفاقيات المشتركة القطاعية في جانبها
الترتيبي والمالي على مستوى قطاعي وذلك قبل موفى شهر مارس 2020.

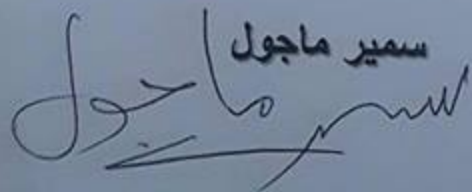
ثامنا: يتم النظر في الإشكاليات التي قد تتجم عن تطبيق كل بنود هذا الاتفاق
باللجنة المركزية التي تتركب من خمسة أعضاء عن كل من المركزيتين النقابيتين،
إضافة إلى ممثلي وزارة الشؤون الإجتماعية.

تونس في : 19 سبتمبر 2018

عن الاتحاد التونسي للصناعة
والتجارة والصناعات التقليدية

الرئيس

سمير ماجول



عن الاتحاد العام التونسي
للشغل

الأمين العام

نور الدين الطوبوي

